

ملاحظات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ *

الدكتور فايز صايغ

١ - نوفمبر - شهر التجني :

تقترن ، في خاطر الغربي ، ذكرى شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بعمليات التجني الدولي على حقوق الشعب الفلسطيني والعدوان على وجوده وكرامته . ففي ذلك الشهر ، وعلى مدى خمسين عاما ، صدر اخطر ما اتصل بالقضية الفلسطينية من تعهدات وقرارات دولية .

في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ولدت القضية الفلسطينية رسميا بصدور وعد بلفور عن الحكومة البريطانية - وعدا قطعه بريطانيا على نفسها وتعهدت فيه بان تفعل ما بوسعها من اجل انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، اقرت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين واصدرت توصية بتنفيذه .

وبعد انقضاء نصف قرن على ميلاد القضية ، اي في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، اصدر مجلس الامن التابع للامم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ ، والذي رعى الى تصفية القضية تصفية كاملة ونهائية ، في مجال ازالة اثار احدث عدوان اسرائيلي .

في اعتقادي ، ان ثلاثة هذه الاعتداءات الدولية على فلسطين وشعبها كانت اخطرها واوقظها . اي ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فاق - في تطاوله على الحقوق القومية والانسانية للشعب الفلسطيني - كلا من توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على الجزء الاكبر من ترابها ، وكذلك الوعد البريطاني بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، ذلك الوعد الذي ما لبث ان تسرب الى ضك الانتداب الصادر عن عصبة الامم واصبح جزءا منه . اقول ذلك استنادا الى واقع ان قرار مجلس الامن - وحده ، وخلافا للوثيقتين الاوليين - قضى بما يلي :

اولا : ان قرار مجلس الامن القى على الدول العربية « واجب » القبول باسرائيل كدولة قائمة ذات سيادة كاملة وذات حقوق في الوجود والسلامة الارضية والاستقلال السياسي والامن تساوي حقوق الدول العربية نفسها ، كما انه ربط اداء الدول العربية لهذا الواجب المزعوم بوفائها بالتزاماتها الدولية المنبثقة عن عضويتها في الاسرة الدولية وابرامها ميثاق الامم المتحدة ، وبحقتها في المطالبة بانسحاب اسرائيل من اراضيها . ففي حين كان وعد بلفور تمهدا من جانب واحد ، قطعه على نفسها دولة اجنبية ، بانشاء جسم غريب في فلسطين ، وفي حين كان قرار الجمعية العامة توصية ، موجهة الى

* ان جميع الآراء والاجكام التي يحتوي عليها هذا المقال لا تعبر سوى عن رأي كاتبه ، وليست معبرة عن رأي او موقف أية هيئة او منظمة او مرجع آخر على الاطلاق .